

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، محمود البطوش

المميز : جلال عبد الجليل جميل الجمل .

وكيله المحامي محمد غالب الخطيب .

المميز ضده : عبد الله محمد أحمد السويلمين .

وكيله المحامي مصطفى أبو سويلم .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٨ قدم هذا التمييز للطعن في قرار محكمة استئناف عمان في الدعوى
الحقوقية رقم ٢٠١١/٣٠ تاريخ ٢٠١٤/٤/٩ المتضمن رد الاستئناف وتأييد قرار محكمة بداية
حقوق شمال عمان رقم ٢٠١٠/٧١١ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ القاضي : (بالزام المدعى عليه
جلال الجمل بأن يدفع للمدعي عبد الله السويلمين مبلغ ٧٥٠٠٠٠ دينار قيمة الكمبيالة موضوع
هذه الدعوى وإلزام المدعى عليه بالفائدة القانونية من إقامة الدعوى وحتى السداد التام
وتضمنه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة وتثبيت الحجز الاحتياطي)
وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١ - أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق قاعدة التطهير يطهر الدفوع على الرغم من أن
القرائن تشير إلى سوء نية الحامل .
- ٢ - التفتت محكمة القرار المميز عن أن الكمبيالات ناشئة عن بيع باطل .

- ٣ - أخطأت محكمة القرار المميز في عدم معالجة سبب الالتزام في الكمبيالة بأنه التزام باطل .
- ٤ - أخطأت المحكمة في عدم وزن البيئة الخطية التي تثبت بأن حامل السند حصل عليه بقصد الإضرار بالمدين .
- ٥ - أخطأت محكمة الاستئناف عندما اعتبرت التظهير تظهيراً ناقلاً للملكية بالرغم من أنه تظهير تأميني .
- ٦ - أخطأت محكمة الاستئناف في عدم التحقق من صحة التظهيرات الواردة على الكمبيالة .
- ٧ - أخطأت محكمة الاستئناف في عدم إجراء الخبرة الفنية لمعرفة تاريخ الكمبيالة كونها لم تكن تحمل تاريخ استحقاق .
- ٨ - أخطأت المحكمة في عدم إجازة سماع البيئة الشخصية معتمدة على قاعدة التظهير يظهر الدفع .
- ٩ - أخطأت المحكمة في عدم إجازة سماع البيئة الشخصية معللة ذلك بعدم الإنتاجية .
- لهذا الأسباب طلب وكيل المميز قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي عبد الله محمد أحمد السولميين تقدم بالدعوى رقم ٢٠١٠/٧١١ لدى محكمة بداية شمال عمان بمواجهة المدعى عليه جلال عبد الجليل جميل الجمل .

- موضوعها : ١ - مطالبة بمبلغ خمسة وسبعين ألف دينار .
- ٢ - إلقاء الحجز التحفظي .

على سند من القول :

- ١ - حرر المدعى عليه الكمبيالة رقم ٣/٣ استحقاق ٢٠٠٨/١٢/٣٠ بقيمة خمسة وسبعين ألف دينار لأمر المدعو خالد محمد عودة .
- ٢ - قام المدعو خالد بتجبير الكمبيالة لأمر المدعى عن طريق التظهير الناقل للملكية .
- ٣ - رغم استحقاق المبلغ فإن المدعى ممتنع عن الدفع .
- ٤ - إن المدعى يرغب بإلقاء الحجز على أموال المدعى عليه .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة البداية قرارها رقم ٢٠١٠/٧١١ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ (بمثابة الوجاهي) والمتضمن إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٧٥٠٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ إقامة الدعوى وحتى السداد التام .

لم يرضَ المدعى عليه بالقرار حيث استدعى استئنافه .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ٢٠١١/٣٠ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ مئتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية .

لم يرضَ المستأنف (المدعى عليه) بالقرار حيث استدعى تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وللرد على أسباب التمييز :

وعن السببين الثامن والتاسع ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث عدم إجازة سماع البيئة الشخصية فإنه لا يجوز تقديم البيئة الشخصية (في حال الاعتراض) لإثبات عكس ما هو وارد في البيئة الخطية .
وبالتالي فإن عدم إجازة سماع البيئة الشخصية بموضوع هذه الدعوى واقع في محله .
مما يستوجب رد هذين السببين .

وعن السبب السابع ومفاده النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث عدم إجابة
الطلب بإجراء الخبرة الفنية لمعرفة تاريخ الكتابة .
فإننا نجد إن الكميالة موضوع الدعوى تضمنت كافة المعلومات الواردة فيها وإن طلب
إجراء الخبرة حول تاريخ الكميالة غير مجدٍ وغير منتج مما يستوجب رد هذا السبب .

وعن باقي الأسباب ومفادها النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث اعتبار
التظهير على ظهر الكميالة تظهيراً ناقلاً للملكية والخطأ بتطبيق قاعدة التظهير يطهر
الدفوع .

فإنه وبالرجوع للملف نجد إن المميز (المدعى عليه) قام بتحرير كميالة لأمر المدعو
محمد عودة العجارمة والذي قام بدوره بتظهير الكميالة لأمر المميز ضده (المدعى) وإن
جميع أركان الكميالة متوفرة بالكميالة موضوع الدعوى وأن التظهير هو تظهير ناقلاً
للملكية وليس فيه أي عيب .

يضاف إلى ذلك أن وكيل المدعى عليه (المستأنف) طلب توجيه اليمين الحاسمة للمدعى
(المستأنف ضده) حول واقعة التظهير وقام المدعى بحلف اليمين المقررة .

وحيث إن طلب توجيه اليمين الحاسمة تعني التنازل عن كافة البيانات وحيث حلف
المدعى اليمين الحاسمة بالصيغة المقررة فإن ذلك يستوجب رد هذه الأسباب .

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى
مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ذي القعدة سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢١/٩/٢٠١٤ م

القاضي المترايس

عضو
الاد من موقع

عضو

رئيس الديوان

دقيق س ٥ هـ